



## الخلاف التركي-الأمريكي يزيد المشهد السوري تعقيداً

عزز حصول تركيا على الأجزاء الأولى من مكونات منظومة (S-400) توتر في العلاقات بين أنقرة وواشنطن التي أوقفت برنامج تسليم أنقرة مقاتلات (F-35) ، ووضعت خطة لفرض عقوبات على تركيا بموجب قانون القوى الاقتصادية الدولية الطارئة IEEPA, Pub.L. 95-223 و 231 (e) من قانون مكافحة خصوم أمريكا لعام 2017 من خلال عقوبات CAATSA, Pub.L. 115-44

وتنظر الولايات المتحدة إلى الصفقة التركية-الروسية على أنها عملية استحواذ من منافس إستراتيجي على أحد حلفاء الناتو، وتتجه لفرض عقوبات قد تلحق أضراراً بالصناعات العسكرية التركية، والتلويح بطائلة العقوبات الاقتصادية التي ستؤثر في الاقتصاد التركي المضطرب.

وتتجه أنقرة للرد على تلك التهديدات بنشر صواريخ "إس-400" قرب الحدود مع سوريا، وذلك في رسالة مفادها أن الهدف من المنظومة هو نشرها في مناطق غير مستقرة جنوب البلاد، ما يشكل تهديداً مباشراً لقواعد حلف شمال الأطلسي "ناتو" ويعقد عملياته العسكرية في المنطقة، وذلك من قبل الجيش التركي الذي يعتبر الجيش الثاني للتحالف من حيث القوى العاملة.

وتتزامن الخطط التركية لنشر منظومات "إس-400" بالقرب من الحدود التركية-السورية مع إرسال الجيش التركي تعزيزات عسكرية إلى نقاط المراقبة التابعة له داخل الأراضي السورية، ونشر فرقة "كوماندوز" ونحو 50 مدرعة في المناطق الحدودية من جهة محافظة إدلب (9 يوليو)، إضافة إلى تصريح مثير للجدل (14 يوليو) أشار فيه الرئيس التركي إلى أن

بلاده: "تتابع عن كثب التطورات في مصر وتحركات السعودية والإمارات"، وألمح إلى الدعم الذي تحصل عليه الوحدات الكردية من قبل إسرائيل، حيث تم الكشف عن برنامج للموساد في الشمال السوري يتضمن تدريب مقاتلين من وحدات حماية الشعب الكردية، واستقبال تل أبيب 20 مقاتلاً كردياً ينتمون إلى حزب "الاتحاد الديمقراطي"، ضمن البرنامج الذي يطلق عليه اسم "الموساد الكردستاني"، ويهدف إلى تعليم المدافعين عن "روجافا" (منطقة الإدارة الكردية) كيفية القيام بعمليات التجسس ضد القوى الإقليمية التي لها تأثير مزعزع للاستقرار في المنطقة.

وعبرت مصادر أمنية غربية عن قلقها من إمكانية توجه القوميين المحيطين بالرئيس التركي لتحريك وساطة روسية تفضي إلى تقارب مع دمشق، حيث كشف وزير التجارة التركي، رضا تونا توراغاي عن خطة تركية تتضمن إعادة حجم الصادرات إلى سوريا كما كانت في عام 2010، والتي بلغت نحو مليار و800 ألف دولار آنذاك. وأوعز توراغاي إلى نائب المدير العام للجمارك التركية يعقوب سفر، ومدير الجمارك الإقليمي خليل شاشماز، ونائب والي كلّس عثمان أوغورلو، بالعمل على إعادة حركة التبادل التجاري إلى معدلاتها قبل الأزمة السورية.

المصادر: